الأمم المتحدة

TD/B/61/10

Distr.: General
13 October 2014
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الحادية والستون
جنيف، ١٥-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الحادية والستين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

تقرير مُقدَّم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣

أولاً - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المُدرجة على جدول أعماله ٣

ألف- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠: التقرير المرحلي الثالث ٣

باء - استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد ٥

جيم- الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس ٧

ثانياً - موجز الرئيس ٩

ألف- البيانات الافتتاحية ٩

باء - الجزء الرفيع المستوى: معالجة التفاوت عن طريق التجارة والتنمية: تحدٍ لما بعد عام ٢٠١٥ . ١٣

جيم- الترابط: التحديات التي تواجهها سياسات التجارة والتنمية لتحقيق انتعاش متواصل في الاقتصاد العالمي ١٥

(A) GE.14-18383 171014 171014

1418383

الرجاء إعادة الاستعمال

دال – مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠: التقرير المرحلي الثالث ١٦

هاء – التنمية الاقتصادية في أفريقيا: حفز الاستثمار لتحقيق نمو تحويلي ١٧

واو – تطوُّر النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي..... ٢٠

زاي– استراتيجيات التنمية في عالم تسوده العولمة: رسم السياسات في إطار متغير للحوكمة العالمية ٢٢

حاء – الاستثمار من أجل التنمية: الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة ٢٣

طاء – مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ٢٥

ياء – تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني ٢٦

كاف– متابعة تقرير وحدة التفتيش المشتركة والاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية المعقودة في ٦ تموز/ يوليه ٢٠١٢ ..... ٢٨

لام – تقرير ندوة الأونكتاد العامة ٢٩

ميم – الجلسة العامة الختامية..... ٣٠

ثالثاً – المسائل الإجرائية وما يتصل بها من مسائل ٣٠

ألف– افتتاح الدورة..... ٣٠

باء – انتخاب أعضاء المكتب ٣١

جيم– إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة..... ٣١

دال – المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل ٣٢

هاء – اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض ٣٣

واو – جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس الثانية والستين..... ٣٤

زاي– اعتماد التقرير ٣٤

المرفقات

الأول – جدول أعمال الدورة الحادية والستين لمجلس التجارة والتنمية..... ٣٥

الثاني – الحضور ٣٧

مقدمة

عُقدت الدورة الحادية والستون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٥ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وعقد المجلس، أثناء الدورة، تسع جلسات عامة هي الجلسات من ١١١٩ إلى ١١٢٧.

أولاً- الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المُدرجة على جدول أعماله

ألف- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠: التقرير المرحلي الثالث

المقرر ٥٢٢ (د-٦١)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- *يرحب* بالأنشطة الواسعة التي يضطلع بها الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ من خلال ما يقوم به من أبحاث وتحليلات للسياسات وتعاون تقني وبناء للقدرات ومن أنشطة حكومية دولية لبناء التوافقات، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/61/8؛

٢- *يسلم* ببرنامج عمل اسطنبول بوصفه إطاراً استراتيجياً لإقامة شراكة قوية بين أقل البلدان نمواً وشركائها الإنمائيين من أجل وضع حد للعراقيل الهيكلية التي تواجه أقل البلدان نمواً في جهودها الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق أهدافها الإنمائية، بما فيها هدف التخريج بحلول عام ٢٠٢٠؛

٣- *يشجع* أمانة الأونكتاد على تعزيز التنسيق بين الشُّعب والتعاون في جميع مجالات العمل المتصلة بأقل البلدان نمواً، لا سيما في تنفيذ الإجراءات والالتزامات ذات الصلة الواردة في برنامج عمل اسطنبول ومواصلة رفع التقارير إلى المجلس في دورته العادية؛

٤- *يلاحظ باهتمام* أن عدة بلدان من أقل البلدان نمواً بصدد إحراز تقدم نحو استيفاء بعض من معايير التخريج في المستقبل المنظور، وإن كان تحقيق هدف برنامج عمل اسطنبول المتمثل في "تمكين نصف عدد أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير التخريج بحلول عام ٢٠٢٠" لا يزال يشكل تحدياً، بالنظر إلى الأداء الحالي لأقل البلدان نمواً فيما يخص النمو، وهو أدنى بكثير من الهدف المتفق عليه والمحدد في ٧ في المائة من معدل النمو السنوي؛

٥- *يحث* أصحاب المصلحة، لا سيما أقل البلدان نمواً وشركائها في مجال التنمية والتجارة وكذا منظومة الأمم المتحدة على مضاعفة الجهود من أجل التنفيذ الكامل والفعال للإجراءات والالتزامات الواردة في برنامج عمل اسطنبول مع مراعاة خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ التي وضعتها الأمم المتحدة واستعراض منتصف المدة القادم لبرنامج عمل اسطنبول؛

٦- *يؤكد من جديد* أهمية تنمية القدرات الإنتاجية وتعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي، بما في ذلك التنويع في اقتصادات أقل البلدان نمواً من أجل معالجة الأسباب الجذرية لتخلف التنمية في أقل البلدان نمواً معالجة فعالة، وتعزيز النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين، وتوسيع العمل المنتج وتمكين أقل البلدان نمواً من بلوغ هدف التخريج المحدد في برنامج عمل اسطنبول؛

٧- *يؤكد* أن دعم المجتمع الدولي أمر ضروري لتحقيق أهداف برنامج عمل اسطنبول، وإن كانت أقل البلدان نمواً مسؤولة في المقام الأول عن تهيئة بيئة اقتصادية كلية شاملة مواتية لتنميتها الخاصة، بما في ذلك تعزيز دور القطاع الخاص؛

٨- *يحث* أمانة الأونكتاد على أن تقوم، بدعم من الدول الأعضاء وبالتعاون مع وكالات منظومة الأمم المتحدة، بتسريع عملها الجاري فيما يتعلق بوضع المؤشرات والمعايير المرجعية لقياس القدرات الإنتاجية الرامية إلى مساعدة أقل البلدان نمواً في دمج هذه القدرات ضمن سياساتها واستراتيجياتها المحلية، عملاً بالفقرة ٦٥(ه) من ولاية الدوحة؛

٩- *يقدر* المساهمة القيّمة للأونكتاد في تنفيذ الإطار المتكامل المعزز ويطلب إلى المنظمة أن تقوم، بالتعاون مع الوكالات الأساسية للإطار، بمواصلة دور استباقي ومتزايد على الصعيد القطري، لا سيما في متابعة الإطار وتنفيذه على الصعيد القطري؛

١٠- *يقدر كذلك* أن تحديات النجاح في تنفيذ الإطار المتكامل المعزز تكمن أيضاً في دعم بلدان الإطار المتكامل المعزز في بناء القدرات المتعلقة بالتنفيذ على الصعيد الوطني وفي دمج التجارة ضمن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية والحد من الفقر؛

١١- *يدرك* أهمية مشاركة الأونكتاد المتواصلة والموسعة في دعم أقل البلدان نمواً ويحث الأمانة على تعزيز عملها بشأن أقل البلدان نمواً، بما في ذلك عبر تخصيص ما يكفي من الموارد لشعبة أفريقيا، وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة على النحو الوارد في الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة السابعة والخمسين للفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية؛

١٢- *يدعو* الأمانة إلى مواصلة وتعزيز دعمها المقدم إلى أقل البلدان نمواً في مساعدتها في سياق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، بما في ذلك مفاوضات منظمة التجارة العالمية؛

١٣- *يؤكد من جديد* الفقرة ٧ من مقرر مجلس التجارة والتنمية الذي اتخذه في دورته الحادية والستين فيما يتعلق بتعبئة الموارد للصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً؛

١٤- *يدعو* الأونكتاد إلى القيام بتحليل مستمر للتجربة المكتسبة من مشاريع المساعدة الناجحة التي نُفذت في بعض من أقل البلدان نمواً واستغلال استنتاجاتها وأفكارها، ما أمكن، لصالح البلدان الأخرى من أقل البلدان نمواً داخل المنطقة ذاتها وخارجها.

الجلسة العامة ١١٢٧
٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

باء- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد

المقرر ٥٢٣ (د-٦١)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- *يؤكد من جديد* دور الأونكتاد في مجال التعاون التقني بوصفه دعامة أساسية للمنظمة ويشدد على أهمية التنسيق بين الدعامات الثلاث من أجل تحسين التماسك والتأثير عند تقديم المساعدة التقنية؛

٢- *يطلب* إلى الأمانة أن تحرص على أن تكون أنشطة التعاون التقني متماشيةً مع اتفاق أكرا وولاية الدوحة وموجهةً نحو رفع التحديات الواردة في خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥، بتنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى؛

٣- *يقدر* جودة أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها أمانة الأونكتاد بالتعاون مع الجهات المستفيدة والشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية الأخرى ويلاحظ مع التقدير ارتفاع نفقات ٢٠١٣ مقارنة بالسنوات السابقة؛

٤- *يحيط علماً مع التقدير* بتقرير الأمين العام للأونكتاد عن استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة؛

٥- *يثني* على الالتزام والاهتمام المتواصلين اللذين تبديهما البلدان النامية في أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد كما يتجلى ذلك في حصتها الكبيرة من المساهمات المقدمة لتمويل التعاون التقني؛

٦- *يحيط علماً مع القلق* بالانخفاض الحاصل في المساهمة بشكل عام في الصناديق الاستئمانية للأونكتاد، على النحو المشار إليه في الفصل الأول من الوثيقة TD/B/WP/262، ويدعو البلدان المتقدمة والشركاء الإنمائيين من ذوي الاستطاعة إلى تقديم مساهمات متعددة السنوات لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد من أجل زيادة القدرة على التنبؤ في

تخطيط وتنفيذ برامج المساعدة التقنية ذات الصلة، ويؤكد أهمية الصناديق الاستئمانية غير المخصصة لغرض محدد؛

٧- *يعرب عن القلق* من الموارد المتدنية جداً في الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً ومن عدم تقديم أية مساهمات إلى الصندوق في ٢٠١٣، ويدعو البلدان المتقدمة وغيرها من الشركاء الإنمائيين من ذوي الاستطاعة إلى مواصلة المساهمة في الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً ويحث الأمانة على مواصلة الحرص على إعطاء الأولوية لأقل البلدان نمواً؛

٨- *يؤكد من جديد* أهمية الإدارة القائمة على النتائج في تقديم المساعدة التقنية، ويحيط علماً بجهود الأمانة من أجل تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج وفقاً للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة ويشجع الأمانة على مواصلة هذه الجهود في سياق تنفيذ منهجي لإطار الإدارة القائمة على النتائج المعتمَد في ٢٠١٣؛

٩- *يشجع* جميع المانحين على القيام، بدعم إيجابي من الأمانة، باستخدام الطلبات التي تُجمِّعها الأمانة أداةً وجيهة لتخصيص المساهمات وفقاً لاحتياجات البلدان المستفيدة وأولوياتها بهدف ضمان الشفافية والملكية في أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد؛

١٠- *يقدر* أنشطة الأمانة الداعمة للإصلاح على نطاق منظومة الأمم المتحدة والدور الريادي للأونكتاد داخل مجموعة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية والمساهمة الفعالة للمجموعة المشتركة بين الوكالات في تنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة؛

١١- *يشجع* دور الأونكتاد داخل المجموعة المشتركة بين الوكالات في تقييم الصناديق الاستئمانية المتعددة السنوات، وصناديق المانحين المتعددين، مع مراعاة العمل الجاري بشأن خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥؛

١٢- *يدعو* المنسقين الإقليميين والدول الأعضاء المهتمة إلى مواصلة المشاورات غير الرسمية من أجل الاتفاق على مجموعة من الأهداف والمبادئ المشتركة لاستراتيجية جمع الأموال، من أجل زيادة المساهمات وتعزيز الاستدامة والقدرة على التنبؤ في تمويل التعاون بهدف تلبية احتياجات البلدان النامية باعتبار ذلك الهدف الأسمى للاستراتيجية، وتقديم هذه الأهداف والمبادئ إلى الفرقة العاملة لكي تنظر فيها خلال دورتها المقبلة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

الجلسة العامة ١١٢٣
١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

جيم- الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠: التقرير المرحلي الثالث

١- في جلسة المجلس العامة (الختامية) ١١٢٧ المعقودة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، عَرض رئيس اللجنة الأولى للدورة تقريره المُقدّم إلى المجلس. وأحاط المجلس علماً بتقرير اللجنة الأولى للدورة على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/61/SC.I/L.1 وأقرّ الاستنتاجات المُتفق عليها التي وُزعت داخل القاعة بصفتها ورقة غير رسمية (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، أعلاه).

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: حفز الاستثمار من أجل تحقيق نمو يحدث تحوّلاً في أفريقيا

٢- في الجلسة العامة (الختامية) ١١٢٧ أيضاً، المعقودة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، عَرَضت رئيسة اللجنة الثانية للدورة ونائبها المقرر تقريرهما المُقدم إلى المجلس. وأحاط المجلس علماً بتقرير اللجنة الثانية للدورة على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/61/SC.II/L.1. وأحاط المجلس علماً بعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشاريع الاستنتاجات المُتفق عليها.

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد

٣- اعتمد المجلس، في جلسته العامة ١١٢٣ المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، مشروع المقرر المتعلق بأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل تلك الأنشطة، الذي اقترحته الفرقة العاملة في دورتها الثامنة والستين (انظر الفقرة ٩).

تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

٤- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١١٢٥ المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بالتقرير الذي أعدّته أمانة الأونكتاد (TD/B/61/3) والبيانات التي أدلت بها الوفود. وقرّر المجلس، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٤٥/٤٧، أن يتضمن تقرير مجلس التجارة والتنمية المقدم إلى الجمعية العامة عن أعمال دورته الحادية والستين سرداً للمداولات التي جرت في إطار هذا البند.

تقرير ندوة الأونكتاد العامة

٥- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١١٢٦ المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بالتقرير المتعلق بندوة الأونكتاد العامة الخامسة، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/61/6.

مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية

٦- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظر المجلس في التقريرين التاليين:

(أ) **التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي السابع والأربعون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي**

٧- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١١٢٣، بالتقرير السنوي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن دورتها السابعة والأربعين (A/69/17) المعقودة في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة من ٧ إلى ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٤.

(ب) **تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية**

٨- في الجلسة العامة ١١٢٣ أيضاً، أحاط المجلس علماً بتقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية عن دورته الثامنة والأربعين.

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

٩- في الجلسة العامة ١١٢٣ أيضاً، أحاط المجلس علماً بالاستنتاجات التي اتفقت عليها الفرقة العاملة في دورتها الثامنة والستين ومشروع المقرر الذي أعدته في تلك الدورة، وأقر الاستنتاجات ومشروع المقرر، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/WP/265.

١٠- وذكر وفد أن عدة وفود شددت، في الدورة الثامنة والستين للفرقة العاملة، على أن السلع الأساسية مسألة مركزية في عمل الأونكتاد فيما يخص البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء انخفاض تمويل أنشطة التعاون التقني المرتبطة بالسلع الأساسية وحث الأونكتاد على إحداث مشاريع تجمع بين جلب اهتمام المانحين وإفادة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، طالباً الإشارة إلى هذه النقطة في هذا التقرير.

تقرير رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة للدورات التدريبية في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ وأثرها ذي الصلة؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٥

١١- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١١٢٦ أيضاً، بتقرير الهيئة الاستشارية[(١)].

١٢- وأيد مندوب البيان الصادر باسم رئيس الهيئة الاستشارية. فقال إن سد الثغرة القائمة في مجال القدرة التجارية يظل تحدياً لواضعي السياسات في البلدان النامية حيث يتعين عليهم تحديد ما إذا كانت الخيارات السياساتية التي اعتمدوها ذات تأثير على الأهداف الإنمائية. ذلك أن هذه الخيارات السياساتية لا يتعين عليها أن تراعي البعد الاقتصادي فحسب، بل عليها أيضاً أن تراعي البعد الاجتماعي وبُعد التنمية المستدامة. وأثنى المندوب على الدورات الإقليمية المنظمة بموجب الفقرة ١٦٦، لأنها تتبع باستمرار نهجاً تطورياً في وضع المناهج لسد الثغرة القائمة في مجال القدرة التجارية من خلال الجمع بطريقة فريدة بين

(١) يرد بيان رئيس الهيئة الاستشارية على الموقع الشبكي للأونكتاد http://unctad.org/meetings.

النظرية، والسياسة والممارسة. وبهذه الطريقة، نقلت هذه الدروس المعرفة والمهارات إلى واضعي السياسات حتى تكون سياسات قائمة على الأدلة ويتسنى لها تحقيق الأهداف الإنمائية. وقال إن عمان بوصفها مكان عقد الدورات التدريبية لسنوات متعددة بالنسبة لغرب آسيا، فخورة بأن تكون جزءاً من هذا المجهود الذي يبذله الأونكتاد وستواصل دعم الأمانة في دعم وتنفيذ المنهج لإفادة واضعي السياسات في المنطقة.

١٣- وشكرت مندوبة أخرى رئيس الهيئة الاستشارية على تقريره. وأكدت أهمية برنامج تنمية القدرات هذا الذي يؤثر في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية من خلال الدورات الإقليمية. وقالت إن البرنامج يحلل وينشر التجارب المتعلقة بتأثير التجارة والاستثمار والتمويل في نمو التنمية الاقتصادية. وقالت إنه يشكل منتدى هاماً للربط الشبكي لواضعي السياسات والخبراء المعنيين بمواجهة تحديات التنمية الاقتصادية. وقالت إن صربيا فخورة بمنحها صفة مكان عقد الدورات التدريبية لسنوات متعددة قصد تنظيم الدورة الإقليمية من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨.

١٤- وشكرت مندوبة أخرى أيضاً رئيس الهيئة الاستشارية على تقريره. وأقرت بوجاهة وأهمية الدورات الإقليمية بالنسبة إلى واضعي السياسات، لا سيما أن الجزائر شاركت في هذه الدورة في ٢٠١٣ وكان الانطباع الوارد من العاصمة ممتازاً، وطلبت إلى الأمانة أن تراعي الحاجة إلى تنمية القدرات في أفريقيا وأن تحرص، قدر الإمكان، على تحسين عدد المقاعد المتاحة للدول الأفريقية في الدورات الإقليمية المقبلة. وأثنت أيضاً على الأمانة لعملها في مجال تصميم وتنفيذ الدورة الرئيسية للمنظمة لا سيما تنظيمها بموارد محدودة.

مسائل أخرى

١٥- في الجلسة العامة (الختامية) ١١٢٧، وافق المجلس على مشروع جدول الأعمال المؤقت (TD/B/61/L.3) للدورة التنفيذية الستين للمجلس، المقرر عقدها في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

ثانياً- موجز الرئيس

ألف- البيانات الافتتاحية

١٦- أدلى المتكلمون التالي ذكرهم ببيانات افتتاحية[٢]: رئيس مجلس التجارة والتنمية في دورته الستين المنتهية ولايته (إندونيسيا)؛ ورئيسة مجلس التجارة والتنمية في دورته الحادية

(٢) ترد على الموقع الشبكي للأونكتاد (http://unctad.org/meetings) نسخ إلكترونية (PDF) لبيانات المندوبين بالشكل واللغة اللذين وردت بهما.

والستين؛ والأمين العام للأونكتاد؛ وممثل تشاد باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وممثل أوروغواي باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وممثل الفلبين باسم المجموعة الآسيوية؛ وممثل جمهورية تنزانيا المتحدة باسم المجموعة الأفريقية؛ وممثل الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وممثل بيلاروس باسم المجموعة دال؛ وممثل الولايات المتحدة الأمريكية باسم مجموعة الدول المتقدِّمة غير المنضمَّة إلى الاتحاد الأوروبي؛ وممثل بنن باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثل سري لانكا باسم مجموعة الـ ١٥؛ وممثل بربادوس باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وممثل الجزائر؛ وممثل سويسرا؛ وممثل كوت ديفوار؛ وممثل اليابان؛ وممثل العراق؛ وممثل الصين؛ وممثل تايلند؛ وممثل الولايات المتحدة الأمريكية؛ وممثل جنوب أفريقيا؛ وممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وممثل كينيا؛ وممثل إندونيسيا. وأدلى ممثل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية المعنية بالتنمية ببيان.

١٧- ودعا الرئيس المنتهية ولايته (إندونيسيا) لمجلس التجارة والتنمية الدول الأعضاء إلى ضمان الثقة القوية بالاقتصاد العالمي وقال إن الدعوة إلى إصلاح البنية الاقتصادية الدولية في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية مستمرة وملحة. ودعا إلى ترجمة ذلك إلى عمل.

١٨- وقالت رئيسة مجلس التجارة والتنمية في دورته الحادية والستين إن ذكرى مرور خمسين سنة على إنشاء الأونكتاد تمثل إنجازاً للتنمية يبشر بمستقبل واعد. وأضافت قائلة إنها تتوقع أن تظل للأونكتاد أهميته على الساحة الدولية وأنه سيظل يعمل بكفاءة على إضافة القيمة في مجال التجارة والتنمية المستدامة على مدى السنوات الخمسين المقبلة. ودعت الأونكتاد إلى المتابعة الوثيقة للعملية المتعلِّقة بأهداف التنمية المستدامة التي ستُعتمد في غضون سنة، وتحليل الكيفية التي يمكن بها للتجارة الدولية وللنظام التجاري المتعدِّد الأطراف أن يدعما تحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

١٩- ودعا الأمين العام للأونكتاد إلى بذل جهود من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع تأييده لاعتماد خطة تنمية مستدامة بعيدة المدى للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٣٠. وشدد على الدور الهام الذي يمكن للأونكتاد أن يؤديه في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما يشمل أهداف التنمية المستدامة. وسلَّم بقيمة ما يقدمه الأونكتاد إلى الدول الأعضاء من مساهمات في مجال التعاون التقني. ووجه النظر إلى قضايا الساعة مثل مسألتي انعدام المساواة وتغيُّر المناخ، مما يعبر تعبيراً دقيقاً عن الولاية المعتمدة في الدوحة من حيث تركيزها على تعزيز عملية العولمة التي محورها التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

٢٠- وأعرب ممثلو عدَّة مجموعات إقليمية ووفود عن القلق لأن الانتعاش العالمي من الأزمة الاقتصادية والمالية لا يزال هشاً ولأن النظام الاقتصادي العالمي في حالة اختلال وظيفي وعدم تماسك شديدين. وأُشير إلى أن التجارة والتنمية عنصران هامان من عناصر الشؤون الدولية التي ينبغي معالجتها معالجة جماعية. ودعا هؤلاء الممثلون إلى عملية إصلاح استباقية للنظام

الاقتصادي العالمي تشمل البلدان النامية والغنية على السواء. ولوحظ أن الترابط والانتعاش الاقتصادي العالمي المستمر ينطلقان من تمتع البلدان بمزايا نسبية تتيح فرصاً للجميع.

٢١- وأشاد ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والوفود بالأونكتاد إشادةً كبيرةً لما تضمنه *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٤* من تحليلات وأفكار في مجال السياسة العامة. وأعرب هؤلاء الممثلون عن تأييدهم لما ورد في التقرير، مشددين على أن من شأنه أن يساعد المسؤولين عن صنع القرارات السياسية من البلدان النامية على اتخاذ القرارات الضرورية لتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشادوا بالتقرير لاعترافه بأهمية الحوكمة العالمية وإتاحة الحيِّز السياساتي من أجل تحقيق التنمية والترابط.

٢٢- ولاحظ ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والوفود أن تزايد حدَّة التفاوت نتيجة للتجارة والتنمية يمثل تحدياً من التحدِّيات الرئيسية لما بعد عام ٢٠١٥. وأُشير إلى أن التغلب على هذا التحدي شرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. وأعرب هؤلاء الممثلون عن تقديرهم لما يقدمه الأونكتاد من مشورة في مجال السياسة العامة، وشجعوا المنظمة على مواصلة تركيز خبراتها على النمو الشامل للجميع.

٢٣- وأشاد ممثلو عدَّة مجموعات إقليمية ووفود بالأونكتاد لما يضطلع به من عمل لتطوير أنشطة التعاون التقني فيما بين مختلف الشُّعب وبرامج بناء القدرات، مسلِّمين بالمساهمات الهامة المقدمة في مجال الجمارك وإدارة الديون من خلال النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية وإدارة الديون ونظام التحليل المالي. وأشاد هؤلاء الممثلون أيضاً بإسهام الأونكتاد في تحسين استراتيجيات التنمية عن طريق زيادة معرفة صانعي السياسات وتعزيز قدراتهم.

٢٤- وأعربت بعض الوفود عن تأييدها للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد فيما يتعلق بتقديم المساعدة للتنمية الاقتصادية للشعب الفلسطيني من خلال أنشطة التعاون التقني، ولإعداد تقرير الأونكتاد عن المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني لما اتسم به هذا التقرير من شمول وما تضمنه من توصيات ملموسة لتيسير التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٢٥- ولاحظ بضعة مندوبين ضرورة الموازنة بين الاحتفاظ بحيز سياساتي والحاجة إلى وجود نظام متعدِّد الأطراف يكون مفتوحاً ويمكن التنبؤ به. وأُشير إلى أن العديد من البلدان التي أصبحت الآن بلداناً مصنعة قد تمكنت من التحوُّل إلى التصنيع على نحو سريع لأسباب منها عدم وجود قيود على الحيِّز السياساتي المتاح لها.

٢٦- وأشار ممثلو عدَّة مجموعات إقليمية ووفود إلى *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤* كمثال على العمل البحثي الممتاز الذي يضطلع به الأونكتاد، وأكدوا من جديد تقديرهم لهذا التقرير بوصفه مصدراً قيماً للمعلومات والتحليلات. وأشار ممثل مجموعة إقليمية وممثل أحد الوفود إلى أنه كان بالإمكان تحقيق قدر أكبر من الاتساق والتنسيق بين من أعدوا *تقرير التجارة والتنمية*، و*تقرير الاستثمار العالمي*، و*تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا* فيما يخص الرسائل الموجهة والاستنتاجات المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

٢٧- وأشاد ممثلا مجموعتين إقليميتين باختيار موضوع *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤: الاستثمار في الأهداف الإنمائية للألفية: خطة عمل*. واعترفت عدَّة وفود بأهمية مساهمات القطاع الخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، في الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي عموماً، وأقروا بأن خطة العمل التي يتضمنها التقرير ينبغي أن تساعد في تحفيز دور مشاريع الأعمال في الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة. ولاحظ أحد الممثلين أيضاً أن من شأن *تقرير الاستثمار العالمي* أن يساعد صانعي السياسات على اتخاذ القرارات بشأن قضايا التنمية المستدامة، وتوقّع هذا الممثل أن يكون التقرير منطلَقاً لبرامج بناء القدرات.

٢٨- وأعربت وفود، في معرض ملاحظتها أن بعض البلدان تواجه صعوبات في ضمان توفُّر بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، عن تهنئتها للأونكتاد على ما يضطلع به من أنشطة تعاون تقني فيما يتعلق بسياسة الاستثمار، وبخاصة أنشطة بناء القدرات فيما يتصل باتفاقات الاستثمار الدولية وذلك من خلال تنظيم حلقات عمل على الصعيدين الإقليمي والوطني. وأشار ممثل مجموعة إقليمية إلى الدورة التدريبية المتقدِّمة التاسعة في مجال حل المنازعات، وهي الدورة التي ستُنظم في نهاية عام ٢٠١٤ لبلدان أمريكا اللاتينية، فضلاً عن المناقشة بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية خلال منتدى الاستثمار العالمي. ولاحظ ممثل مجموعة إقليمية أخرى أن الأونكتاد قدم مشورة في مجال سياسة الاستثمار لما يزيد عن ١٨٥ بلداً وأقام شراكات مع أكثر من ٣٦ بلداً لاستكمال عمليات استعراض سياسة الاستثمار.

٢٩- وأكد ممثل مجموعة إقليمية أهمية المتابعة الفعالة لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة وأعرب عن تطلعه إلى اتفاق مجلس التجارة والتنمية على قرار بشأن هذه المسألة.

٣٠- وأعرب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية عن تقديره لحوارات جنيف التي نظمها الأونكتاد، مع التركيز على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، للاستفادة من قدرة الأونكتاد على عقد الاجتماعات في مركز التجارة الذي تمثله جنيف. وأشار هذا الممثل أيضاً إلى أهمية جولة الدوحة من المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية، وطلب تدعيم دور الأونكتاد كمنبر للتبادل الصريح والعملي للأفكار والحلول التي يمكن أن تُغذّي مفاوضات الدوحة الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن خطة التنمية.

٣١- وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى العلاقة المنطقية بين خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ ومفاوضات الدوحة بشأن خطة التنمية، متوقعاً التوصل في وقت مبكر إلى خاتمة مثمرة لهذه المفاوضات وإدماج التجارة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٢- وأعرب ممثل مجموعة إقليمية أخرى عن تقديره للوثيقة التي أعدتها أمانة الأونكتاد بشأن التجارة والزراعة[٣]، وسلط الضوء على أهمية الزراعة بالنسبة لاقتصادات منطقته في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

(٣) TD/B/61/2.

٣٣- وسلط ممثل مجموعة إقليمية أخرى الضوء على دور التجارة كأداة تمكينية لتحقيق التنمية المستدامة، داعياً إلى إدراج أهداف نوعية وكمية من أجل تقييم عملية التنمية المستدامة، وأشار إلى دور الأونكتاد في عمليات التقييم النوعي.

٣٤- وسلطت وفود الضوء على الاحتياجات الخاصة للبلدان الأعضاء المندرجة في فئة أقل البلدان نمواً في المفاوضات الجارية بشأن خطة الدوحة للتنمية ونتائج المؤتمر الوزاري المعقود في بالي بإندونيسيا.

٣٥- ولاحظت وفود عديدة الدور الذي يمكن للعلم والتكنولوجيا والابتكار تأديته في استراتيجيات النمو والتنمية في البلدان النامية. ورأى أحد المندوبين أن تعبئة أنشطة العلم والتكنولوجيا والابتكار أمر حيوي لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع، إلى جانب إتاحة الوصول إلى التعليم وتعزيز المساواة بين الجنسين. وعلّق مندوب آخر قائلاً إن التكنولوجيات الجديدة قد أزالت الحدود التقليدية الفاصلة بين البلدان وفتحت آفاقاً اقتصادية جديدة. وأضاف مندوب آخر قائلاً إن الانجازات في تكنولوجيات المعلومات والاتصال قد يسّرت توسُّع سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وعلق ممثلا مجموعتين إقليميتين بقولهما إن البلدان الأفريقية تحتاج إلى الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية والاستفادة منها بإضافة مزيد من القيمة محلياً وتنويع الإنتاج. واعتبر ممثل مجموعة إقليمية أخرى أنه من الضروري إيلاء اهتمام خاص للزراعة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولا سيما لتطوير ونقل التكنولوجيات الزراعية ونشرها في المناطق الريفية في البلدان النامية من أجل الحد من الفقر المدقع فيها.

٣٦- وقال أحد المندوبين إن الأطر التنظيمية والسياساتية الوطنية ينبغي أن تمكِّن الصناعة من الابتكار والاستثمار في التكنولوجيات واستخدامها من أجل خلق فرص العمل وتحقيق النمو، معتبراً أن حقوق الملكية الفكرية تدفع باتجاه الابتكار وتهيئ بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر وتشجع على نقل التكنولوجيا. إلا أن مندوباً آخر أكد أنه منذ التوصل إلى الاتفاق المتعلِّق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، قُيِّد الابتكار والقدرة على الوصول إلى التكنولوجيا.

٣٧- واعتبر ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أن اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلِّق بتيسير التجارة ينبغي أن ينفذ على نحو أسرع من أجل تمكين أقل البلدان نمواً من الاستفادة من التجارة الدولية بشكل أفضل.

باء- الجزء الرفيع المستوى: معالجة التفاوت عن طريق التجارة والتنمية: تحدٍ لما بعد عام ٢٠١٥

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٣٨- تألَّف فريق النقاش من وزير التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا، وأستاذ في اقتصاديات التنمية بجامعة فلورنسا بإيطاليا، والمستشار الخاص لنائب المدير العام لشؤون السياسات في مكتب العمل الدولي.

٣٩- وفي معرض مناقشة التطورات الجديدة التي شهدها الاقتصاد العالمي، بحث اثنان من أعضاء فريق النقاش وعدة وفود الكيفية التي تعكس بها تلك التطورات تاريخاً من التفاوت المتزايد الذي يعود بنتائج عكسية على النمو الاقتصادي والتلاحم الاجتماعي. وأشاروا إلى أن العولمة، التي من الواضح أنها قد حدّت من الفقر، لم تفضِ إلى تعزيز الإنتاج والتجارة الشاملة للجميع والقائمة على المشاركة بصورة عامة.

٤٠- وقال عدة مندوبين إن *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٤* قد تناول شواغل مُلحة فيما يتعلق بالبطالة وانعدام المساواة، وعَرَض سياسات رئيسية لتعزيز النمو المتوازن والشامل للجميع. وأُشير إلى أن ثمة حاجة لتجاوز الحالة الراهنة لتقسيم العمل الدولي، حيث تُقدِّم البلدان الغنية سلعاً رأسمالية بينما تواصل البلدان الأصغر المعتمدة على غيرها تقديم السلع الأساسية في الأغلب الأعم.

٤١- وفيما يتعلق بتسلسل السياسات، اعتبر أحد أعضاء فريق النقاش وعدة مندوبين أن غياب التجارة كثيراً ما يكون أقل صلة بالمعدلات التعريفية من مجرد القدرة على الإنتاج والتجارة. وأُشير إلى أنه ينبغي إيلاء الأولوية للصناعات الجديدة والبنية التحتية من أجل التجارة الدولية، ولا سيما في أفريقيا.

٤٢- وأكد أحد الوفود الحاجة إلى اتباع نهج قائم على الحقوق في خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ وشدد على ما للانفتاح على التجارة من دور إيجابي في تعزيز النمو الشامل والتنمية المستدامة، شريطة أن يكون ذلك قائما على استراتيجيات إنمائية ذات بعد تجاري، وتراعي السياسات والإصلاحات الداخلية السليمة، في سياق الحوكمة الرشيدة.

٤٣- وقالت عدة وفود، بما فيها مجموعة إقليمية واحدة، إن المصادر المحلية لتدفقات الاستثمار تكون أكثر فعالية في تعزيز التنمية المستدامة من التدفقات الأجنبية التي تسعى لتحقيق عوائد قصيرة الأجل. وقد رُكِّزت المناقشة على الكيفية التي يمكن بها للسياسات المحلية أن تولِّد مصادر داخلية للمدخرات. وأُشير إلى أن تشجيع التواؤم بين تدفقات الاستثمار الأجنبي وأولويات الاستثمار المحلي يمكن أن يتحقق من خلال الاستعانة بسبل منها إقامة الشراكات وتمويل الاستثمارات مناصفةً.

٤٤- ولاحظت وفود، بما فيها مجموعة إقليمية واحدة، أنه على الرغم من ضرورة السياسات المحلية لتشجيع الحد من التفاوت وتحقيق النمو المُنصف، فلا يمكن أن تكون لهذه السياسات سوى فعالية محدودة في غياب أهداف وسياسات مماثلة على المستوى الدولي حيث يجري تقييد الحيز السياساتي في الاتفاقات المتعددة الأطراف والثنائية.

جيم- الترابط: التحديات التي تواجهها سياسات التجارة والتنمية لتحقيق انتعاش متواصل في الاقتصاد العالمي

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٥- ركّزت مداولات فريق النقاش المؤلف من أربعة أعضاء في إطار هذا البند من جدول الأعمال على الحالة الاقتصادية العالمية وعلى هشاشة الانتعاش، بالاستناد إلى الفصول الأول والثاني والسادس من *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٤*. وأُشير إلى أن مزيج السياسات الذي اعتُمد في العديد من الاقتصادات المتقدمة والذي يجمع بين التقشف المالي، وكبح الأجور، والتوسع النقدي لم يكن فعالاً، بل إنه قد أسفر بدلاً من ذلك عن بطء النمو وضعف العمالة وحدوث "فقاعات" في الأصول. وأُشير إلى أن ثمة اتفاقاً واسع النطاق على ضرورة حفز الطلب العالمي الذي يفسّر ضعفُه بُطءَ النمو في التجارة والناتج. وفي هذا السياق، أكد أعضاء فريق النقاش أن التجارة الدولية وحدها لا يمكنها أن تحقق انطلاقة سريعة في النمو الاقتصادي. وذُكر أن التنسيق الدولي لسياسات الاقتصاد الكلي الداعمة ينطوي على إمكانات واضحة للإسهام في تحقيق النمو الشامل والمستدام.

٤٦- ولاحظ أعضاء فريق النقاش أن البلدان النامية بحاجة إلى النظر في عوامل جديدة مُحرِكة للنمو. ففي جانب الطلب، يعني الأخذ بنهج أكثر توازناً إزاء التنمية تقليل الاعتماد على نمو الصادرات إلى البلدان المتقدمة وأن يكون هناك دور أكبر للأسواق المحلية والإقليمية والتكامل فيما بين بلدان الجنوب. وفي جانب العرض، تتسم السياسة الصناعية والاستثمار العام في البُنية التحتية وفي رأس المال البشري بأهمية حاسمة بالنسبة للتحول الهيكلي والتقليل من الاعتماد على السلع الأساسية. وأُشير إلى أن البلدان النامية تتأثر تأثراً قوياً بعدم الاستقرار المالي الدولي، وتحتاج إلى اللجوء إلى إدارة حساب رأس المال، وهو ما تسمح به القواعد المتعددة الأطراف، ولكنه مُقيَّد في عدة اتفاقات تجارة واستثمار ثنائية.

٤٧- وأشادت وفود عديدة بأمانة الأونكتاد لما تضمنه *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٤* من تحليلات ذات نوعية عالية وتوصيات سياساتية بشأن الاقتصاد العالمي، والانتعاش الهش من الأزمة، وما يترتب على عدم الاستقرار المالي الدولي من آثار على البلدان النامية. وقيل إن هذه التحليلات والتوصيات السياساتية تتميز بنوعية عالية وأنها مهمة ومفيدة لتوجيه مداولات المجلس. ووافقت عدة وفود على الاستنتاجات الواردة في التقرير، وبخاصة فيما يتعلق بالحاجة إلى زيادة الطلب العالمي الكلي وإلى فرض ضوابط على رأس المال الأجنبي. وحظيت مسألة الديون السيادية باهتمام خاص. وأعربت عدة وفود عن تأييدها للاقتراح الذي قدمه الأونكتاد منذ أمد بعيد بشأن إنشاء آلية دولية لإعادة هيكلة الديون السيادية، وللقرار ٣٠٤/٦٨ الذي اعتمدته الجمعية العامة مؤخراً بشأن هذه الآلية.

دال- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠: التقرير المرحلي الثالث

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٤٨- نظرت اللجنة الأولى للدورة في هذا البند من جدول الأعمال بالاستناد إلى تقرير الأمانة الوارد في الوثيقة TD/B/61/8.

٤٩- وأعربت جميع الوفود عن تأييدها وتقديرها لنطاق وحجم ومدى مشاركة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول) في إطار أركان عمله المتمثلة في البحث وتحليل السياسات، والتعاون التقني، وبناء توافق الآراء. وشجعت الوفود على التنسيق والتعاون فيما بين الشُّعب في أمانة الأونكتاد في كل الأعمال المتصلة بأقل البلدان نمواً، خصوصاً في تنفيذ الإجراءات والالتزامات ذات الصلة الواردة في برنامج عمل اسطنبول، فضلاً عن مواصلة تقديم التقارير إلى مجلس التجارة والتنمية.

٥٠- وأعرب ممثلو عدَّة مجموعات إقليمية ووفود عن قلق من أن الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً منذ الأزمات الأخيرة المتعدِّدة في مجالات الأغذية والوقود والشؤون المالية لا يزال ضعيفاً وهشاً. فحتى في ظل النمو الذي شهدته الفترة الممتدة بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٨، لم يحرز العديد من أقل البلدان نمواً تقدماً على صعيد التحوُّل الهيكلي، مما يثير مزيداً من القلق من أن أداءها المتباطئ سيظل على الأرجح دون تغيير على المدى القصير إلى المتوسط، وذلك بالنظر إلى أن آفاق الاقتصاد العالمي لا تزال ملآى بالشكوك والمخاطر وأن بطء النمو سيستمر على الأرجح حتى عام ٢٠١٥ على الأقل. وأُشير إلى أن هذا الاتجاه يُعزى أساساً إلى ضعف القدرات الإنتاجية والافتقار إلى التحوُّل الهيكلي في اقتصادات أقل البلدان نمواً في أوقات أخذت فيها أعداد متزايدة من الناس تدخل إلى سوق العمل. ولذلك فإن ثمة توافقاً في الآراء قد أخذ ينشأ فيما يتعلق بأهمية تنمية القدرات الإنتاجية وتعزيز التحوُّل الاقتصادي الهيكلي، بما في ذلك التنويع، من أجل معالجة الأسباب الجذرية لتخلف التنمية في أقل البلدان نمواً معالجةً فعالةً، وضمان تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين، وتوسيع العمالة المنتجة، وتمكين أقل البلدان نمواً من بلوغ هدف "تخريج" البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً على النحو المحدد في برنامج عمل اسطنبول.

٥١- وعلى العموم، جرت مناقشات بنّاءة، مع بعض التباين في وجهات النظر، بشأن دور حكومات أقل البلدان نمواً ودور شركائها في التنمية. وبينما شددت بعض الوفود على ضرورة أن تكون أقل البلدان نمواً هي المسؤولة في المقام الأول عن تنميتها، بوسائل منها تهيئة الظروف اللازمة لنمو وتوسع القطاع الخاص، شددت وفود أخرى على الأهمية البالغة التي يتسم بها الاستمرار في تنفيذ تدابير الدعم الدولي لصالح أقل البلدان نمواً، بسبل منها زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتحسين شروط الوصول إلى الأسواق، وزيادة تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى أقل البلدان نمواً. ولهذه الغاية، أُشير إلى أنه ينبغي بذل جهود خاصة

لربط المساعدة الإنمائية الرسمية بالأولويات الوطنية للبلدان المتلقية لهذه المساعدة وذلك عن طريق الدعم المباشر للميزانية وبإنشاء آليات رصد لأداء الجهات المانحة على المستوى الوطني.

٥٢- وفيما يتعلق بمسألة "تخريج" البلدان من فئة أقل البلدان نمواً، اعتبرت الوفود الهدف المحدد في برنامج عمل اسطنبول والمتمثل في "تمكين نصف عدد أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير "التخريج" بحلول عام ٢٠٢٠" هدفاً مهماً وإن كان طموحاً. وقيل إن هذا الهدف يمكن أن يحفز أقل البلدان نمواً على إدماج هدف التخريج المحدد في برنامج عمل اسطنبول في صلب سياسات واستراتيجيات التنمية الأطول أجلاً، بحيث تستخدم هذا الهدف كأداة محفزة أو حشد للجهود لتحقيق النمو والتنمية المستدامين. فهذا النهج هو السبيل الحيوي الوحيد الذي يمكِّن أقل البلدان نمواً من إحراز تقدم مستمر بعد تخريجها من قائمة أقل البلدان نمواً وخروجها بصورة دائمة من فئة البلدان المنخفضة الدخل. وخلاصة القول إن "التخريج" ينبغي أن يستند إلى عناصر تتمثَّل في بناء القدرات الإنتاجية، والتنويع الاقتصادي، والنهوض بالقطاع الخاص، والتحوُّل الاقتصادي الهيكلي المتسارع، وأن يكون مدعوماً بهذه العناصر. إلا أن وفوداً عديدةً حذرت من أن النتائج المترتِّبة على تغيُّر وضع البلدان بعد تخريجها ينبغي أن تكون موضع نظر على نحو دقيق، ودعت هذه الوفود الشركاء الإنمائيين والتجاريين وكذلك المنظمات الدولية، بما فيها الأونكتاد، إلى دعم تخريج أقل البلدان نمواً خلال المرحلة الانتقالية وبعدها من أجل ضمان التكيُّف السلس.

٥٣- وطلبت الوفود من الجهات صاحبة المصلحة، وبخاصة الشركاء الإنمائيون والتجاريون لأقل البلدان نمواً والأونكتاد، وكذلك منظومة الأمم المتحدة، مضاعفة الجهود الرامية إلى تنفيذ الإجراءات والالتزامات الواردة في برنامج عمل اسطنبول تنفيذاً كاملاً وفعالاً، آخذةً في اعتبارها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ واستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول، وهو الاستعراض الذي سيُجرى قريباً. وشجعت الوفود أيضاً أقل البلدان نمواً على تعزيز ما تبذله من جهود في تعبئة الموارد المحلية وإعادة توازن تخصيص الموارد، بما في ذلك موارد المعونة الإنمائية، بين القطاعات الاجتماعية والقطاعات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً، مع زيادة الاهتمام بالقطاعات الإنتاجية.

هاء- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: حفز الاستثمار لتحقيق نمو تحويلي

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٥٤- ترأست الجلسة رئيسة اللجنة إلى جانب نائب الرئيس - المقرر. وأدلى الأمين العام للأونكتاد بملاحظات افتتاحية، ثم تكلم مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة الذي عرض *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٤: حفز الاستثمار لتحقيق نمو تحويلي*.

٥٥- وأدلت الوفود التالية ببيانات: تشاد، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ والفلبين، باسم المجموعة الآسيوية؛ وجمهورية تترانيا المتحدة، باسم المجموعة الأفريقية؛ وبنن، باسم أقل البلدان

نمواً؛ والبرازيل، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وزمبابوي، والجزائر، وتايلند، وكوبا، والصين، وجنوب أفريقيا، ومصر، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والمغرب، وأنغولا، واليابان، وأمانة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

٥٦- وهنأت وفود عديدة الأونكتاد على ما تضمنه التقرير من تحليلات ممتازة وتوصيات سياساتية، ولا سيما التوصية الداعية إلى استخدام المعونة كمحفز لزيادة الاستثمار في أفريقيا وتعزيز التعاون الدولي من أجل إنهاء هروب رؤوس الأموال بصورة غير مشروعة من القارة الأفريقية. وشجع بعض المندوبين الأونكتاد على دعم البلدان الأفريقية في تقييم احتياجاتها للاستثمار وأسباب نقص الاستثمار في هذه البلدان وذلك في سياق إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٧- ولاحظت وفود عديدة أنه ينبغي أن يُتاح للبلدان الأفريقية ما يكفي من الحيِّز السياساتي والمرونة اللازمين لتنفيذ رؤيتها الإنمائية الاستراتيجية وسياساتها الصناعية. ودعا هؤلاء المندوبون البلدان المتقدِّمة والبلدان النامية الناشئة إلى مساعدة الأونكتاد على تنفيذ نتائج بحوثه المتعلِّقة بأفريقيا من خلال مشاريع التعاون التقني والبعثات الاستشارية في المنطقة. وأُشير إلى أنه سيكون من المفيد أيضاً أن يدمج الأونكتاد في عمله البحثي المتعلِّق بأفريقيا الدروس المستفادة من التجارب الإنمائية لمناطق أخرى.

٥٨- وقال بعض المندوبين إن الاستثمارات داخل أفريقيا آخذة في التزايد، الأمر الذي يمكن أن يساعد في تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية، خصوصاً في قطاعي الصناعية التحويلية والخدمات. واعتبر هؤلاء المندوبون أن الاستثمار والتحوُّل الهيكلي ينبغي أن يظلا أوليتين من الأولويات الأساسية للقارة وأنه يمكن للأونكتاد أن يقدم الدعم لصانعي السياسات والقادة في أفريقيا في سعيهم لتدعيم القدرات الإدارية.

٥٩- ورحب بعض المندوبين بالتوصية السياساتية الواردة في التقرير والداعية إلى استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية كآلية ضمان لتقليل المخاطر التي يواجهها المقرضون والمستثمرون. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح هؤلاء المندوبون أن يضع الاتحاد الأفريقي خطة استراتيجية تُحدد فيها المسائل ذات الأولوية التي يلزم تناولها في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٠- وقال بعض المندوبين إن الفجوات في شبكة البنى التحتية وأوجه عدم الكفاءة القطاعية لا تزال تشكل عوائق خطيرة أمام النمو الاقتصادي المستمر في أفريقيا. ورغم أن المعونة ستظل تؤدِّي دوراً أساسياً في تمويل الاستثمارات، ينبغي الاستفادة على نحو متزايد من مساهمات القطاع الخاص لهذه الغاية.

٦١- وأُشير إلى أن ثمة احتياجات أخرى تتعين تلبيتها أيضاً: تيسير نقل التكنولوجيا من خلال نظام حقوق الملكية الفكرية، وإنهاء تصاعد التعريفات الجمركية المفروضة على السلع

الأفريقية شبه المجهزة وتلك المجهزة بالكامل، وتنفيذ سياسات صناعية وطنية وإقليمية، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الكثيفة العمل، وتقديم الدعم المالي والتقني إلى البلدان الأفريقية لكي تتمكن من تنفيذ الاتفاق المتعلّق بتيسير التجارة تنفيذاً فعالاً.

٦٢- وأعلن ممثل الولايات المتحدة أن التزامات القطاع الخاص بما يزيد عن ١٤ مليار دولار أمريكي قد أُعلنت في منتدى الأعمال المشترك بين الولايات المتحدة وأفريقيا الذي عُقِد مؤخراً وأنه تمت تعبئة موارد مالية بمبلغ ٢٦ مليار دولار لمبادرة توفير الطاقة لأفريقيا.

٦٣- وعُقدت حلقة نقاش بشأن الموضوع الذي يندرج في إطار البند ٦ من جدول الأعمال. وكان *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٤* (UNCTAD/ALDC/AFRICA/2014) بمثابة وثيقة المعلومات الأساسية التي استُخدمت لتوجيه المناقشات.

٦٤- وقد تألّف فريق النقاش من الأمين العام للأونكتاد، ومدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، وممثلين رفيعي المستوى لمفوضية الاتحاد الأوروبي، والفريق المعني بتقدم أفريقيا، ومعهد التجارة العالمية بجامعة بيرن، سويسرا. وقال الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الافتتاحية، إنه على الرغم مما شهدته أفريقيا من نمو كبير خلال العقد الماضي، فإن هذا النمو لم يكن مصحوباً بخلق فرص العمل، وهي حالة لا يمكن تحمُّل تبعاتها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

٦٥- وركّزت العروض التي قُدِّمت في حلقة النقاش على أهمية الاستثمار لحفز النمو التحويلي في أفريقيا وما يلزم أن تفعله أفريقيا لجذب المزيد من الاستثمارات لدعم هذا النمو.

٦٦- وأشاد أعضاء فريق النقاش بمضمون التقرير وما أُدرج فيه من بيانات، وأشاروا إلى أن التحوُّل الهيكلي ضرورة حتمية لأفريقيا تتطلَّب توفر مستويات مستديمة من الاستثمارات.

٦٧- ولوحظ أنه لا تزال هناك تحدِّيات رئيسية تواجه تنمية القطاع الزراعي وأن تركيز "رؤية ٢٠٦٣" التي صاغها الاتحاد الأفريقي ينصب على السلع الأساسية قصد اجتذاب قدر أكبر من الاستثمارات إلى هذا القطاع. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على أفريقيا أن تعالج أولويات أخرى مثل نقص البنية التحتية والاعتماد على المعونة. ولذلك فإن من الضروري مواصلة الجهود الرامية إلى اجتذاب الاستثمارات من خلال تهيئة بيئة أعمال مواتية بدرجة أكبر.

٦٨- وأوضح أن أفريقيا قارة تتمتع بإمكانات تحوُّل هيكلي هائلة ولكن هيكل إنتاجها الحالي تغلب عليه الصناعة الاستخراجية.

٦٩- فمن جهة، تشهد أفريقيا تجربة متشعبة من النمو وأوجه التحسُّن في الإنتاجية؛ ومن جهة ثانية، يتعين عليها التعامل مع تحدِّيات وقيود كبيرة. كما أن الهشاشة التي يتسم بها النمو تتفاقم من جراء انخفاض أسعار السلع الأساسية وانقلاب اتجاه التدفُّقات الرأسمالية في أفريقيا. ولذلك فإن الدول الأفريقية تحتاج إلى اختيار استراتيجيات إنمائية مناسبة تقوم على أساس السلع الأساسية أو الصناعات الخفيفة التي تأخذ في الاعتبار الاحتياجات ذات الأولوية والمزايا النسبية.

٧٠- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، أعرب العديد من المندوبين عن تقديرهم للتقرير منوهين بأهميته.

٧١- ووافق أحد المندوبين على أن هناك علامات تدل على نهوض أفريقيا ولكن مسار النمو الحالي قد لا يكون قابلاً للاستمرار، وبالتالي فإن هناك حاجة للتحول. وحثّ هذا المندوب الأونكتاد على مواصلة عمله البحثي بشأن هذه المسألة بغية المساعدة في توجيه عملية صنع السياسات ذات الصلة.

٧٢- وعبّر بعض المندوبين عن أهمية تعزيز قدرات أفريقيا على التفاوض على العقود في القطاعات الاستخراجية بحيث يمكن إدارة الثروة على نحو أفضل وأن يعود ذلك بدوره، بالفائدة على المجتمعات المحلية.

٧٣- ولاحظت عدَّة وفود أن هناك تحدِّيات رئيسية على صعيد تنفيذ السياسات في أفريقيا، لأنه يتعين معالجة العديد من الاحتياجات الملحة في آن واحد، ولأن الموارد شحيحة. وأُشير إلى أن جزءاً من الحل يتمثَّل في تحديد الأولويات والعمل معاً من أجل ضمان تنفيذ القرارات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

واو- تطوُّر النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٧٤- افتتح الأمين العام للأونكتاد الجلسة التي نُظِّمت بحيث تشمل حلقتي نقاش، فأعرب عن تأييده لوضع قواعد تجارية متعددة الأطراف تكون نزيهة ويمكن التنبؤ بها ومُنصفة وفاعلة. وأكّد أن الدعم الذي يُقدّم إلى الدول الأعضاء سيستمر، بما في ذلك من خلال الأخذ بنهج قائم على "وضع قواعد ليّنة" ييسّره العمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجالات مثل قوانين وسياسات المنافسة.

٧٥- وأعرب الأمين العام عن قلقه لأن التدفقات التجارية على نطاق العالم لم تزد زيادة كبيرة، ولأن التجارة العالمية في السلع والخدمات لا تزال اليوم أدنى بكثير مما كانت عليه في ظل الدينامية التي شهدتها قبل اندلاع الأزمة. وقال إن من شأن التجارة الزراعية التي تُدار على نحو سليم أن تُسهم في القضاء على الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، والتمكين الاقتصادي والمحافظة على النظم الإيكولوجية. وأشار إلى أن ثمة حاجة لتعزيز التحاور بين المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن خطة الدوحة للتنمية، وعملية تحديد أهداف ما بعد عام ٢٠١٥.

٧٦- وتناول المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، بإسهاب، حالة المفاوضات التجارية الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية وبرنامج العمل لما بعد مؤتمر بالي، وشدّد على أهمية إنجاز المفاوضات من أجل تحسين الأمن الغذائي وتحقيق الأهداف الإنمائية. وقال إن السؤال

الذي يحاول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الإجابة عنه ليس ما إذا كان بإمكانهم ضمان أمنهم الغذائي، بل هو سؤال يتعلق بتحديد الضوابط التي يُتفق عليها اتفاقاً مشتركاً والتي يمكنهم أن يُنفّذوا في إطارها سياسات ترمي إلى تحقيق ذلك الهدف دون التسبّب بمزيد من تشوه التجارة أو تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي في بلدان أخرى.

٧٧- وسلّط ممثلو عدة مجموعات إقليمية ووفود الضوء على أهمية الزراعة في اقتصاداتهم وعلى الأوضاع التجارية الدولية وأشاروا إلى وجود قيود تواجه بلدانهم فيما يتعلق بتنمية قطاعها الزراعي وصادراتها الزراعية. وأوضح هؤلاء الممثلون أن التدابير الحمائية، مثل حصص المعدلات التعريفية، والذرى التعريفية، وتصاعد التعريفات، والشروط الصحية وشروط الصحة النباتية الصارمة، تعوّق نمو التجارة في المنتجات الزراعية والارتقاء إلى شريحة القيمة المضافة الأعلى للإنتاج الزراعي.

٧٨- ولاحظ ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والوفود وممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن التجارة وحدها لا تكفي لتنمية قطاع زراعي مُنصف ومستديم. وأشاروا إلى أنه من أجل تنمية هذا القطاع، ثمة حاجة للاستثمار في البنية التحتية، ولا سيما في الخدمات التمكينية، وتوفير التسهيلات الائتمانية لصغار المزارعين، وتحسين بناء القدرات التوريدية، وزيادة مشاركة القطاع الخاص، واستخدام تكنولوجيات أرفع مستوى، وبناء الثقة في السوق الاستهلاكية.

٧٩- وشدّد بعض المندوبين على أهمية تدابير المعاملة الخاصة والمتمايزة للبلدان النامية في وضع قواعد دولية بشأن التجارة في المنتجات الزراعية. وقال هؤلاء المندوبون إن بعض الأدوات السياساتية، مثل الضمانات، وحماية الحدود، وإعانات الصندوق الأخضر، تظل مهمة، خصوصاً بالنسبة لأقل البلدان نمواً والاقتصادات الصغيرة والضعيفة. فهذه البلدان تواجه صعوبة كبيرة في تطوير منتجات زراعية تنافسية وذلك بالنظر إلى صِغر حجم سوقها المحلية.

٨٠- ولاحظ أحد أعضاء فريق النقاش أن تدابير الدعم المحلي، في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ما فتئت تتناقص، وأن العوامل الرئيسية المُحرِّكة لهذا الانخفاض تتمثل في الطبيعة المُكلفة لهذه التدابير والمستويات المرتفعة نسبياً للأسعار العالمية للسلع الأساسية. وقال إن هذا الاتجاه ينبغي ألا يجعل البلدان تشعر بالرضا، وذلك بالنظر إلى أن الأسعار الدولية يمكن أن تنخفض وأن الإعانات يمكن أن تزيد.

٨١- وأشار معظم المندوبين إلى أن التعاون المستمر بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية ينبغي أن يُعزّز من أجل تنمية التجارة في المنتجات الزراعية في سياق برنامج العمل لما بعد مؤتمر بالي وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقالوا إنه ينبغي للأونكتاد أيضاً أن يُركّز تركيزاً أكبر على التجارة الزراعية، وإنه ينبغي للأونكتاد الرابع عشر الذي سيُعقد في ليما أن يشمل إجراء حوار سياسي لتطوير نهج شامل إزاء تنمية القطاع الزراعي وتطوير قواعد التجارة الدولية. كما ينبغي مناقشة القضايا المتعلقة بتثبيت الأسعار وبالأمن الغذائي.

٨٢- ولاحظ أحد الوفود أن التجارة في الزراعة تشكل بعداً هاماً في العلاقة القائمة بين التجارة والتنمية، بيد أنه لا ينبغي لها أن تحجب الأبعاد الأخرى، بما فيها التجارة في المواد الخام والسلع المُصنَّعة، وكذا الأهمية المتزايدة للتجارة في الخدمات والسياحة.

٨٣- وحدّد المجلس عدة تحديات مشتركة ومجالات تدخّل قد تحتاج إلى مساعدة من الأونكتاد بالنظر إلى ما يتمتع به من خبرة ومزايا نسبية في ترجمة السياسات التجارية إلى نتائج في مجال التنمية المستدامة والشاملة للجميع. وهذه تشمل الحاجة إلى التحوّل نحو إنتاج غذائي ذي قيمة مضافة أعلى، وتنويع الهياكل التصديرية للبلدان، وتجاوز القيود في جانب العرض، وتيسير التدفقات التجارية عن طريق قطاعات الخدمات ذات الصلة والمنافسة وغير ذلك من السياسات التمكينية.

٨٤- ورأى بعض المندوبين أيضاً أن التجارة لا تكفي لحفز النمو الاقتصادي والتخفيف من وطأة الفقر، واعتبروا أن من الضروري أن تكون هناك سياسات مكمِّلة على المستوى المحلي، خصوصاً في مجال السياسة الصناعية، وسياستي الاستثمار والمنافسة، من أجل ضمان الأثر الإيجابي للتجارة.

زاي- استراتيجيات التنمية في عالم تسوده العولمة: رسم السياسات في إطار متغير للحوكمة العالمية

(البند ٨ من جدول الأعمال)

٨٥- شكلت الفصول الثالث والرابع والخامس والسابع من *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٤ والاستعراض العام* المتعلق به خلفية المناقشة التي جرت في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وسلّمت الوفود على نطاق واسع بأن الطموح المتزايد في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يقترن ببيئة اقتصادية خارجية أقل مواتاة، الأمر الذي يتطلب إتاحة حيز سياساتي ومالي أكبر.

٨٦- واتفقت وفود عديدة على أن الجهود المتعددة الأطراف تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للحفاظ على الحيز السياساتي وتوسيعه. وأشارت هذه الوفود إلى أن إقامة التوازن السليم بين فوائد القواعد الدولية وفقدان الحيز السياساتي تُنشئ عملية مفاضلة يعود أمر تقييمها، كما أكد أحد أعضاء فريق النقاش، إلى كل حكومة من الحكومات. وقيل إن تطوير المؤسسات أمر يتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لاستخدام الحيز السياساتي والمالي استخداماً فعالاً، ودعا بعض المتكلمين المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة في بناء القدرات لهذه الغاية. وأُشير إلى أنه من المستصوب وجود قواعد دولية إضافية في مجالي التمويل والديون. وفي هذا الصدد، اقترح أحد المندوبين جعل المساعدة الإنمائية الرسمية إلزامية بالنسبة للبلدان المتقدمة. وأعرب العديد من المتكلمين عن قلق إزاء القواعد القائمة، وبخاصة تلك المتعلقة بالتحكيم بموجب معاهدات الاستثمار، التي كثيراً ما تكون متحيزة ضد البلدان المضيفة. إلا أن صرامة هذه

القواعد يمكن أن تُخفّف على المستوى الوطني عن طريق إعادة التفاوض على الاتفاقات، وعدم تجديد المعاهدات القائمة، أو اعتماد قوانين وطنية قبل التوقيع على معاهدات جديدة وذلك من أجل التقليل من مخاطر تعرض الحكومات للمقاضاة. وذُكر أن الإعلان الصادر بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة قد بيّن أيضاً أن من الممكن إصلاح الاتفاقات القائمة.

٨٧- ورأى أحد الوفود ضرورة توضيح مفهوم الحيز السياساتي بعض الشيء، مع احترامه لحق كل دولة في وضع سياساتها الداخلية وتنفيذها في ظل الاحترام الكامل لالتزاماتها الدولية والإقليمية والثنائية.

٨٨- ولوحظ في النقاش الذي جرى بشأن الحيز المالي أن الإيرادات الضريبية غير المحصلة كبيرة جداً، وشدد النقاش على أن تآكل الحيز الضريبي ناجم عن التنافس الضريبي فيما بين الدول وعن تجنب دفع الضرائب من قبل الشركات عبر الوطنية والأفراد الأثرياء. ودعا أحد أعضاء فريق النقاش إلى وضع قاعدة دولية تجعل الإبلاغ عن أنشطة الشركات عبر الوطنية على أساس كل بلد على حدة أمراً إلزامياً. ورحب عدة متكلمين بالمبادرات المستمرة في اتجاه مزيد من الشفافية، مثل المبادرات المنفذة برعاية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأفريقي، وهي مبادرات تدعو إلى بذل المزيد من الجهود على الصعيد المتعدد الأطراف من أجل الكشف الكامل عن التهرب الضريبي ومراعاة مصالح البلدان النامية.

٨٩- واعتبرت وفود عديدة أن التحليلات والتوصيات السياساتية التي تضمنها *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٤* والتي ركّزت على الحيز السياساتي المتاح من أجل التنمية هي تحليلات وتوصيات حسنة التوقيت ووثيقة الصلة بالموضوع وشاملة ومفيدة للنقاش. وأُشير إلى أن القضايا التي تناولها التقرير فيما يتعلق بالسياسات التجارية والصناعية والمالية والحاجة إلى نظام اقتصادي عالمي داعم للتنمية هي قضايا ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية. وهذا ينطبق أيضاً في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ حيث يشكل الحيز السياساتي متغيراً من المتغيرات الأساسية بالنسبة لتعريف أهداف التنمية المستدامة. وقالت وفود عديدة إن للأونكتاد دوراً هاماً يؤديه في هذه العملية وإنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل الاضطلاع بالعمل البحثي والتحليلي - فضلاً عن دعم بناء توافق في الآراء - بشأن الحيز السياساتي. وطلبت بضعة وفود من الأونكتاد تحسين الاتساق في بحوثه بينما اعتبرت وفود أخرى أن تنوع الأفكار أمر صحي بالنسبة للمنظمة.

حاء- الاستثمار من أجل التنمية: الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة

(البند ٩ من جدول الأعمال)

٩٠- ركزت الدورة على مسألة التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي يجري التفاوض عليها حالياً، وخطة العمل التي اقترحتها أمانة الأونكتاد بشأن تعبئة الاستثمارات

وتوجيهها لتحقيق تلك الأهداف وما يتصل بذلك من الخيارات السياساتية على المستويين الوطني والدولي. وعرضت الأمانة الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٤: الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: خطة عمل*، وتكلم أربعة من أعضاء فريق النقاش حول مختلف جوانب هذا الموضوع.

٩١- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، سلّطت بعض المجموعات الإقليمية الضوء على تزايد تدفُّقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدانها، ولكنها أعربت عن شواغل إزاء تفاوت الأداء فيما بين بلدان المجموعات.

٩٢- وأعربت عدَّة وفود عن تقديرها للتوصيات الملموسة والعملية المنحى والمساهمة المستمرة في تقديم البيانات وإجراء البحوث بشأن قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار *سلسلة تقارير الاستثمار العالمي*.

٩٣- ورحبت وفود عديدة بتركيز التقرير على أهداف التنمية المستدامة كمساهمة هامة في المناقشة الجارية بشأن تمويل وتحقيق هذه الأهداف، وطلبت إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل عملها في هذا المجال. ورحبت هذه الوفود بصفة خاصة بالتوصيات السياساتية ودعت إلى تقديم المزيد من المساعدة التقنية للدول الأعضاء النامية لإعانتها على تحقيق أقصى قدر من فوائد الاستثمارات والتقليل إلى أدنى حد من مخاطر الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. وأشادت هذه الوفود أيضاً بخطة العمل التي تضمنها التقرير لتشجيع دور مشاريع الأعمال من أجل تحقيق الأهداف في المستقبل كأداة عملية لتعزيز الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الإيجابية لأنشطة القطاع الخاص.

٩٤- وأشارت وفود إلى أهمية مساهمة القطاع الخاص في تمويل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهمية الإصلاحات الداخلية الضرورية وغيرها من الجهود. وفي الوقت نفسه، شددت عدَّة وفود على الدور القيادي للقطاع العام في هذه العملية، خصوصاً فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٩٥- ورحبت عدَّة وفود بمنتدى الاستثمار العالمي الذي سينعقد في وقت قريب باعتباره يتيح فرصةً جيدةً لمواصلة النقاش بشأن الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، وسلمت بأن المنتدى يمثل تجمعاً رفيع المستوى يتسم بالأهمية وحسن التوقيت من أجل تيسير الحوار والعمل بشأن التحدِّيات العالمية الرئيسية الناشئة فيما يتصل بالاستثمار.

٩٦- وطلبت وفود عديدة إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل إجراء البحوث التحليلية بشأن الاستثمار في التنمية المستدامة، فضلاً عن أنشطة المساعدة التقنية والمساعدة في بناء القدرات. وأشارت هذه الوفود إلى أهمية رصد اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم دعم ملموس لصياغة سياسات ترمي إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه. وفي هذا السياق، أشادت هذه الوفود بإطار الأونكتاد لسياسة الاستثمار من أجل التنمية المستدامة لأنه

يقدم خيارات ملموسة وعملية المنحى لصانعي السياسات المعنيين بسياسات الاستثمار الوطنية والدولية. وبصفة خاصة، أعربت عدَّة وفود عن تقديرها للمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد بشأن القضايا المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وتنقيح معاهدات الاستثمار الثنائية النموذجية. وسلطت عدَّة وفود الضوء أيضاً على عمليات استعراض سياسة الاستثمار التي يجريها الأونكتاد وأشادت بها لكونها تقدم تقييماً موضوعياً للإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي للبلد المعني فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر. وطلب بعض الوفود أن يواصل الأونكتاد الاضطلاع بأنشطته في مجال المساعدة التقنية، بما في ذلك من خلال بناء القدرات فيما يتعلق بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر.

طاء- مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

٩٧- سلَّط ممثلو بعض المجموعات الإقليمية الضوء على أهمية توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مونتيري في عام ٢٠٠٢ والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر المتابعة الدولي لاستعراض تنفيذ الالتزامات المقطوعة في مونتيري، المعقود في الدوحة في عام ٢٠٠٨. وشدَّد هؤلاء الممثلون على ضرورة تحقيق إنجازات ونتائج رئيسية تحضيراً للاتفاق النهائي على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واعتُبرت تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل النمو الشامل والتنمية المستدامة أولوية رئيسية.

٩٨- وشجَّع ممثلو بعض المجموعات الإقليمية الأخرى الدول الأعضاء في الأونكتاد وأمانة الأونكتاد على تقديم مساهمة أكبر في العمل الأوسع للأمم المتحدة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، اقترح هؤلاء الممثلون صياغة برنامج عمل واضح ويمكن التنبؤ به يتضمن عقد اجتماعات رسمية وغير رسمية لمجلس التجارة والتنمية.

٩٩- وسلَّط ممثلو بعض المجموعات الإقليمية الضوء على سلسلة الحوارات التي ينظمها الأمين العام للأونكتاد في جنيف بوصفها مُنتدى قيماً تُناقش فيه القضايا المتصلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في إطار غير رسمي.

١٠٠- وأشاد ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية بالعمل الذي يضطلع به الأونكتاد نظراً لصلته الوثيقة بالتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء وبالمناقشات وبالعمل المستمر للأمم المتحدة فيما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأشاد هؤلاء الممثلون أيضاً بالعمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجالات التجارة الدولية، والسلع الأساسية، والاستثمار، ومساعدة البلدان ذات الأوضاع الخاصة، وقوانين وسياسات المنافسة، والنقل والخدمات اللوجستية، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصال، والمساعدة التقنية.

١٠١- وطلب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أن يولي الأونكتاد اهتماماً خاصاً للتحديات التي تواجهها الاقتصادات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٠٢- وسلَّط أحد الوفود الضوء على ثلاثة مواضيع ذات صلة بالتنمية ينبغي للأونكتاد أن يعالجها في إطار عمله المتعلق بالتنمية المستدامة وهذه المواضيع هي: إقامة نظام اقتصادي عالمي مستقر يولي الأولوية للتنمية، والاندماج كوسيلة لانتشال الأُسر من الفقر، وقدرة البلدان على التعامل مع الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان.

١٠٣- وشدَّد ممثلو بعض المجموعات الإقليمية على أهمية التحضير للأونكتاد الرابع عشر الذي سيُعقد في عام ٢٠١٦، بما في ذلك بالاستناد إلى العمل الابتكاري الذي أنجزه الأونكتاد مؤخراً في *تقرير الاستثمار العالمي*، وعمله المتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية.

ياء- تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

(البند ١١(ب) من جدول الأعمال)

١٠٤- أشاد عشرون مندوباً، بمن فيهم ممثلو ست مجموعات، بالدعم الذي تقدمه الأمانة إلى الشعب الفلسطيني. ورأوا أن التقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (TD/B/61/3) تقرير ممتاز نظراً لما يتسم به من شمول ومهنية وحياد وواقعية وتبصّر وحُسن توقيت وشفافية.

١٠٥- وقال ممثل الأمانة إنه حتى قبل حدوث المجابهة العسكرية في غزة، كان اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة قد تدهور في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤. وأضاف قائلاً إن احتلال المنطقة "جيم" قد عرّض للخطر مقومات القابلية للحياة من الناحية الاقتصادية في إطار الحل القائم على وجود دولتين. وعَرض توصيات تتعلق بالمنطقة "جيم" وإعادة إعمار غزة، التي ينبغي ألا تقتصر على مجرد الاستجابة الإنسانية بل ينبغي أن تشمل أيضاً التنمية وإعادة بناء القاعدة الإنتاجية المُدمرة.

١٠٦- وأعرب وفد عن شكره للأونكتاد على تقريره ودعمه للشعب الفلسطيني. وقال إنه لا يمكن تحقيق التنمية ما دامت سلطة الاحتلال مستمرة في تحويل فلسطين إلى سوق للمنتجات الإسرائيلية. وأشار إلى أن غزة ما برحت تخضع لحصار مستمر، وقد عانت من ثلاث حروب مدمرة خلال السنوات السبع الماضية. وأضاف قائلاً إن إسرائيل تواصل إعاقة وصول الفلسطينيين إلى ما نسبته ٧٥ في المائة من أراضيهم في المنطقة "جيم" وإساءة تخصيص ما نسبته ٨٥ في المائة من موارد المياه في الضفة الغربية. وقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يحمّل إسرائيل المسؤولية عن الجرائم التي ارتكبتها وأن يقاطع كل الأعمال التجارية المتصلة بالمستوطنات.

١٠٧- وأعرب معظم المندوبين عن قلقهم إزاء الوضع الاجتماعي - الاقتصادي الخطير في الأرض الفلسطينية المحتلة، خصوصاً فيما يتعلق بتفتيتها الجغرافي، والآثار الإنسانية الفادحة المترتبة على الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة، وحصارها، والفقر والبطالة، والتوسّع المتزايد للمستوطنات.

١٠٨- ورحب العديد من المندوبين بالنشرة الصحفية[٤] التي صدرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ والتي تُسلط الضوء على عواقب الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة. وقال هؤلاء المندوبون إنه على الرغم من أن التقرير لم يشمل هذه المسألة، فإنه يؤمل تناولها في تقارير مقبلة.

١٠٩- ودعا عدة مندوبين إسرائيل إلى تحمّل المسؤوليات التي تقع على عاتقها بموجب القانون الدولي وإلى إنهاء هجماتها العسكرية المتكررة على غزة.

١١٠- وأعرب معظم المندوبين عن موافقتهم على ما تضمنه التقرير من تقييم للآثار المترتبة على احتلال المنطقة "جيم" ودعوا إلى تغيير أساسي في السياسة من أجل الحفاظ على قابلية حل الدولتين للحياة.

١١١- وقال ممثل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إن الاتحاد الأوروبي هو أكبر الجهات المانحة للأرض الفلسطينية المحتلة وإنه يظل ملتزماً بالحل القائم على وجود دولتين وبالسلطة الفلسطينية باعتبارها أساس الدولة الفلسطينية. وقال إنه من أجل إيجاد حل دائم لأزمة غزة، لا يمكن العودة إلى إبقاء الوضع على ما هو عليه لأنه وضع غير قابل للاستمرار.

١١٢- ورحب بعض المندوبين بالمؤتمر المعني بإعادة إعمار غزة الذي ستعقده حكومتا مصر والنرويج في القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

١١٣- وأعربت وفود عديدة عن قلقها إزاء وضع النساء الفلسطينيات اللواتي يعانين، بسبب الاحتلال، من أعلى معدلات البطالة في العالم ويتحمّلن الوطأة الأشد للاحتلال.

١١٤- وأشاد المندوبون العشرون جميعهم بالأونكتاد لما يقدمه من مساعدة تقنية إلى الشعب الفلسطيني، وهي مساعدة ثَبُت أنها تمثل نموذجاً قيّماً لأنشطة بناء القدرات في ظل أوضاع مناوئة وشديدة الصعوبة. وقال بعض المندوبين إن تأمين موارد خارجة عن الميزانية يظل أمراً بالغ الأهمية لتعزيز الدعم الذي يقدمه الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني.

(٤) http://unctad.org/en/pages/PressRelease.aspx?OriginalVersionID=204.

كاف- متابعة تقرير وحدة التفتيش المشتركة والاستنتاجات المتفق عليها في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية المعقودة في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢

(البند ١٢(أ) من جدول الأعمال)

١١٥- أطلع نائب الأمين العام للأونكتاد الدول الأعضاء على التقدم الذي أحرزته الأمانة في تنفيذ خطة العمل التي اتفق عليها مجلس التجارة والتنمية في دورته التاسعة والخمسين، وبيّن التدابير والمبادرات المحددة التي اتخذتها الأمانة فيما يتعلق بالمجالات السبعة لخطة العمل. وأشار إلى التدابير الإضافية التي استحدثها الأمين العام للأونكتاد منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بهدف خلق ثقافة التحسين المستمر في الأمانة، مثل الإجراءات الرامية إلى زيادة تفعيل إطار الإدارة القائمة على النتائج وتعزيز المساءلة الداخلية.

١١٦- ورحبت وفود عديدة بما يبذله الأمين العام للأونكتاد من جهود وما يبديه من التزام لتحسين التنظيم والإدارة في الأونكتاد.

١١٧- وطلب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية مواصلة المتابعة الوثيقة والمنتظمة لتنفيذ خطة العمل، مع تقديم معلومات محدَّثة بصورة منتظمة في الدورات التي سيعقدها المجلس على مدى الفترة المفضية إلى الأونكتاد الرابع عشر الذي سيعقد في عام ٢٠١٦، وطلب قراراً من المجلس.

١١٨- وأكد ممثل مجموعة إقليمية أخرى وأحد الوفود أن دورات المجلس ينبغي أن تتناول قضايا أساسية تكون أوثق صلة وأكثر أهمية بالنسبة للبلدان النامية.

١١٩- وشدد ممثلو بعض المجموعات الإقليمية على أهمية تحسين الإدارة القائمة على النتائج وتعزيز وظيفة الرقابة. وحث أحد الممثلين الأمانة على تحديد إجراءات ملموسة وأُطر زمنية في سياق تنفيذ إطار الإدارة القائمة على النتائج. وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى أنه ينبغي تخصيص موارد ملائمة لوظيفتي الرصد والتقييم من أجل تحسين دعم عملية صنع القرارات والمساءلة.

١٢٠- ورحب بعض الوفود بالجهود المبذولة من أجل تحسين الاتصالات، بما في ذلك تحسين استخدام الإحصاءات المنشورة على الشبكة. وطلب بعض المندوبين الآخرين إتاحة دليل عن موظفي الأونكتاد. وحث ممثل إحدى المجموعات الإقليمية الأونكتاد على تحسين بوابة المندوبين الإلكترونية لتعميم المعلومات على الدول الأعضاء.

١٢١- وأوصى ممثل إحدى المجموعات الإقليمية بأن تواصل الأمانة التقليل من نشر النسخ الورقية للمنشورات وأن تنظر في إصدار المزيد من المنشورات التي تصدر مرة كل سنتين، وأن تحسن شكل المنشورات. وشجع ممثلو بعض المجموعات الإقليمية الأمانة على ضمان زيادة الاتساق، خصوصاً اتساق التقارير الرئيسية. وقال أحد الوفود إن تباين قدرات البلدان

فيما يتصل بشبكة الإنترنت يحول دون الاعتماد على الأساليب الإلكترونية لتعميم منشورات الأونكتاد.

١٢٢- وشجع ممثل إحدى المجموعات الإقليمية الأونكتاد على متابعة تعزيز أوجه التآزر بين أركان عمله الثلاثة، داخلياً وخارجياً، وحثه على تجنب ازدواجية العمل في أنشطة المساعدة التقنية بصفة خاصة.

١٢٣- وشجع ممثل إحدى المجموعات الإقليمية الأمانة على مواصلة تحسين إدارة الموارد البشرية بطريقة أكثر منهجية وكفاءة وشفافية، ومواصلة تحسين الشفافية والاتصالات مع الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع. وطلب ممثلو بعض المجموعات الإقليمية الأخرى إحصاءات ومعلومات عن الأهداف المحددة بشأن تمثيل الجنسين والتمثيل الجغرافي، وطلب أحد الممثلين أن تستخدم الأمانة مؤشرات أداء لبيان التقدم المحرز في هذا المجال.

لام- تقرير ندوة الأونكتاد العامة

(البند ١٢(ب) من جدول الأعمال)

١٢٤- عرضت ممثلة شبكة العالم الثالث الوثيقة TD/B/61/6 المعنونة "تقرير عن ندوة الأونكتاد العامة الخامسة - نحو نظام اقتصادي عالمي أفضل تحقيقاً للمساواة والتنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٥". وقالت إن الندوة العامة قد أتاحت فرصةً قيمةً للمجتمع المدني لتبادل وجهات النظر والإسهام في الحوار السياساتي. وقد ناقش المشاركون في الندوة مسألة العوامل المحرِّكة التي تكمن خلف اتساع نطاق عدم المساواة والمشاكل الاقتصادية التي يثيرها انعدام المساواة هذا. وبحث المشاركون أيضاً مسألة الكيفية التي أفضت بها الأزمة الاقتصادية إلى تفاقم هذا الوضع.

١٢٥- وقالت إن الندوة العامة تناولت قضايا أخرى بالغة الأهمية مثل تنظيم عمل المؤسسات المالية خدمةً للصالح العام؛ والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛ والافتقار إلى منظمات مجتمع مدني معنية بالعدالة الضريبية؛ والكيفية التي تؤدِّي بها اتفاقات التجارة والاستثمار الحالية إلى زيادة صعوبة تمكُّن البلدان النامية من تحقيق الأمن الغذائي وتنويع اقتصاداتها والاستثمار في الخدمات العامة.

١٢٦- وقالت إنها ترى أن *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٤* يقدم المزيد من التحليلات للعديد من المسائل التي نوقشت في الندوة العامة، وأن التقرير يبين، بصفة خاصة، كيف أدَّى تقلُّص الحيِّز السياساتي المتاح للبلدان النامية إلى تقييد قدرتها على معالجة مشكلة عدم المساواة وما يتصل بها من مشاكل.

ميم- الجلسة العامة الختامية

١٢٧- أنهى مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية، مداولاته بشأن مشاريع الاستنتاجات المتفق عليها بالنسبة للبند ٦ من جدول الأعمال وبشأن البند ١٢(أ) من جدول الأعمال.

١٢٨- وأعرب ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والوفود عن بالغ الأسف لعدم تمكنهم من التوافق في الآراء بشأن نص الاستنتاجات المتفق عليها فيما يخص البند ٦ من جدول الأعمال. ولاحظ ممثل مجموعة إقليمية في هذا الصدد أن مسألة الوصول إلى الأسواق تحظى بدعم شديد في *تقرير التنمية الاقتصادية لأفريقيا لعام ٢٠١٤* المناقَش في إطار هذا البند وقد أُدرجت هذه المسألة ضمن نتائج منتديات دولية أخرى وكذا في مناقشات متعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وقال إن الوصول إلى الأسواق والتجارة مسألة ذات صلة بعمل الأونكتاد. وأشارت ممثلة مجموعة إقليمية أخرى إلى أن إدخال صيغة بشأن الوصول إلى الأسواق هو نص جديد لا يمكن لوفد بلدها قَبوله.

١٢٩- وأعرب ممثل مجموعة إقليمية عن الأسف لعدم تمكن المجلس من اعتماد قرار مستقل بشأن البند ١٢(أ) من جدول الأعمال بينما تأسف ممثل مجموعة إقليمية أخرى لعدم تمكن الوفود من الاتفاق على حل وسط اقترحه رئيس المجلس.

١٣٠- ولاحظ رئيس المجلس أن الوفود اتفقت بعبارات عامة على كلا البندين من جدول الأعمال لكن أي قرار لم يُتخذ. وفيما يتعلق بالبند ١٢(أ) من جدول الأعمال، فهم الرئيس أن هناك تقاربا في وجهات النظر حول إحاطة المجلس علما بتقرير الأمانة بشأن تنفيذ خطة العمل والإعراب عن التقدير للأمانة في هذا الصدد، وكذا مواصلة الأمين العام تعزيز التنظيم والإدارة في الأونكتاد وتقديم تقرير عن تنفيذ خطة العمل في الدورة العادية المقبلة.

ثالثاً- المسائل الإجرائية وما يتصل بها من مسائل

ألف- افتتاح الدورة

١٣١- افتتح السيد تريونو ويبوو (إندونيسيا)، رئيس مجلس التجارة والتنمية للدورة الستين المنتهية ولايته، الدورة الحادية والستين للمجلس في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

١٣٢- انتخب المجلس، في جلسته العامة (الافتتاحية) ١١١٩، السيدة أنا ماريا مينينـــديس بيريس (إسبانيا) رئيسةً للمجلس في دورته الحادية والستين.

١٣٣- وقام المجلس بانتخاب أعضاء مكتب دورته الحادية والستين بانتخاب نواب الرئيسة والمقرر خلال الجلسة العامة ١١١٩. وتبعاً لذلك، كان أعضاء المكتب المنتخبون كما يلي:

الرئيس: السيدة أنا ماريا مينينديس بيريس (إسبانيا)

نواب الرئيس: السيد ألبيرتو بيدرو دالوطو (الأرجنتين)
السيد مراد نجفبيلي (أذربيجان)
السيد ميخائيل خفوستوف (بيلاروس)
السيد لويس مانويل بيانتيني مونيغ (الجمهورية الدومينيكية)
السيد توماس فيتشين (ألمانيا)
السيد أليكسيس إلكساندريس (اليونان)
السيد إيدي يوسوب (إندونيسيا)
السيد محمد صابر إسماعيل (العراق)
السيد فرانسوا غزافييه نغارامبيه (رواندا)

المقرر: السيدة وفاء عموري (الجزائر)

١٣٤- ووفقاً للممارسة المتبعة، اتفق المجلس على أن يشارك منسقو المجموعـــات الإقليميـــة والمجموعات الأخرى المعترف بها في الأونكتاد مشاركة كاملة في أعمال مكتب المجلس.

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٣٥- أقرّ المجلس، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/61/1 وCorr.1 (انظر المرفق الأول).

١٣٦- وانتُخب الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في مكتب اللجنة الأولى للدورة من أجل النظر في البند ٥ من جدول الأعمال المعنون "مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠: التقرير المرحلي الثالث":

الرئيس: السيد توماس فيتشين (ألمانيا)

نائب الرئيس - المقرر: السيد إلوا لاورو (بنن)

١٣٧- وانتُخب الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في مكتب اللجنة الثانية للدورة من أجل النظر في البند ٦ من جدول الأعمال المعنون "التنمية الاقتصادية في أفريقيا: حفز الاستثمار من أجل تحقيق نمو يحدث تحوّلاً في أفريقيا":

الرئيس: السيدة إيفيت ستيفنس (سيراليون)

نائب الرئيس - المقرر: السيد رافاييل هيرموسو (الفلبين)

دال- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل
(البند ١٥ من جدول الأعمال)

التقرير المُقدّم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ وما لهذه الدورات من تأثير؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٥

١٣٨- انتخب المجلس، في جلسته العامة (الختامية) ١١٢٧، أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٥ على النحو التالي: السيد عبد الله ناصر الرحبي (عمان)، والسيدة سيسيليا ب. ريبون (الفلبين)، والسيد فيصل بن عبد الله آل حتراب (قطر)، والسيدة ماريون ويليامز (بربادوس)، والسيد واين ماكوك (جامايكا)، والسيد ألفريدو سويسكوم (بنما)، والسيد جوناثان ميرو (جمهورية تترانيا المتحدة)، والسيد ريموندز يانسونز (لاتفيا)، والسيد مراد نجفبيلي (أذربيجان)، والسيد إسراهيانداندا دهالادو (موريشيوس) والسيدة تينا إنسيلا تينا تشيشيبا سينجيلا (زامبيا).

١٣٩- وأُبلغ المجلس بأنه لا تزال هناك تسمية لعضوية الهيئة الاستشارية سترد قريباً من المجموعة باء.

تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية

١٤٠- وافق المجلس على طلب جديد واحد من رابطة بلدان حافة المحيط الهندي (TD/B/61/R.3) لمنحه مركز المراقب لدى الأونكتاد.

تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية

١٤١- وافق المجلس على طلبين جديدين من الاتحاد الدولي لرابطات الوسائط المتعددة (TD/B/61/R.1) ومن شبكة تعزيز الاقتصاد الاجتماعي التضامني عبر القارات (TD/B/61/R.2) لمنحهما مركز المراقب لدى الأونكتاد، ضمن الفئة العامة.

استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

١٤٢- أقرّ المجلس، في جلسته العامة الختامية، جدول الاجتماعات للفترة المتبقية من عام ٢٠١٤ وجدول الاجتماعات الإرشادي لعام ٢٠١٥ على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/61/CRP.1، التي استعرضها مكتب المجلس في أثناء اجتماعاته المعقودة يومي ١٧ و٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وسيصدر الجدول الزمني الرسمي في الوثيقة TD/B/INF.231.

عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٥

١٤٣- أقرّ المجلس أيضاً عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٥ على النحو التالي: الاتحاد الروسي وأذربيجان وألمانيا وإيطاليا وبنما وبيلاروس وسويسرا وشيلي والصين وفنلندا وغواتيمالا والنمسا والولايات المتحدة.

١٤٤- وأُبلغ المجلس بأن تسمية الأعضاء في الفئة العاملة لا تزال منتظرة من المجموعة الآسيوية والمجموعة الأفريقية. وستُقدم التسميات الواردة قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى المجلس من أجل الموافقة عليها في دورته التنفيذية الستين.

استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩)

١٤٥- استعرض المجلس، في جلسته العامة الختامية، قائمة الدول الأعضاء في الأونكتاد. وترد قائمة العضوية التي عُرضت على المجلس في الوثيقة TD/B/INF.228. ولم يتعين اتخاذ أي إجراء.

الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

١٤٦- في الجلسة العامة الختامية أيضاً، أُبلغ المجلس بأن الإجراءات التي اتُخذت في دورته الحادية والستين لا تترتب عليها آثار مالية إضافية.

هاء- اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند ١٦ من جدول الأعمال)

١٤٧- اعتمد المجلس، في جلسته العامة (الختامية) ١١٢٧، تقرير المكتب المتعلق بوثائق تفويض الممثلين المشاركين في الدورة الحادية والستين للمجلس، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/61/L.2.

واو- جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس الثانية والستين

(البند ١٧ من جدول الأعمال)

١٤٨- في الجلسة العامة الختامية أيضاً، قرّر المجلس أن يُحيل أمر النظر في هذا البند إلى المشاورات التي يُجريها رئيس المجلس. وسيُقدم جدول الأعمال المؤقت في وقت مناسب للموافقة عليه.

زاي- اعتماد التقرير

(البند ١٩ من جدول الأعمال)

١٤٩- اعتمد المجلس، في جلسته العامة الختامية أيضا، تقريره على النحو الوارد في الوثائق TD/B/61/L.1 وAdd.1 إلى Add.9، وTD/B/61/SC.I/L.1، وTD/B/61/SC.I/L.2[٥]، وأَذِن للمقرر بأن يستكمل التقرير النهائي حسب مقتضى الحال، واضعاً في اعتباره مداولات الجلسة العامة الختامية، وأن يُعدّ تقرير مجلس التجارة والتنمية الذي سيُقدم إلى الجمعية العامة.

(٥) أُتيحت في القاعة ورقة غير رسمية بشأن الاستنتاجات المتفق عليها فيما يخص البند ٥ من جدول الأعمال.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الحادية والستين لمجلس التجارة والتنمية

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة

٣- الجزء الرفيع المستوى: معالجة التفاوت عن طريق التجارة والتنمية: تحدٍ لما بعد عام ٢٠١٥

٤- الترابط: التحديات التي تواجهها سياسات التجارة والتنمية لتحقيق انتعاش متواصل في الاقتصاد العالمي

٥- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠: التقرير المرحلي الثالث

٦- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: حفز الاستثمار من أجل تحقيق نمو يحدث تحوّلاً في أفريقيا

٧- تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي

٨- استراتيجيات التنمية في عالم تسوده العولمة: رسم السياسات في إطار متغير للحوكمة العالمية

٩- الاستثمار من أجل التنمية: الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة

١٠- مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

١١- أنشطة التعاون التقني:

(أ) استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد

(ب) تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

١٢- المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر:

(أ) متابعة نتائج تقرير وحدة التفتيش المشتركة والاستنتاجات المتفق عليها للدورة الاستثنائية السادسة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢

(ب) تقرير ندوة الأونكتاد العامة

١٣- مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

(أ) التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي السابع والأربعون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

(ب) تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية

١٤- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

١٥- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ وما لهذه الدورات من تأثير؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٥

(ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية

(ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية

(د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(هـ) عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٥

(و) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩)

(ز) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

١٦- اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

١٧- جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس الثانية والستين

١٨- مسائل أخرى

١٩- اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

الحضور[٦]

١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي	البرتغال
إثيوبيا	بلغاريا
أذربيجان	بنغلاديش
الأرجنتين	بنما
الأردن	بنن
إسبانيا	بوتان
إستونيا	بوركينا فاسو
إسرائيل	البوسنة والهرسك
أفغانستان	بولندا
إكوادور	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
ألبانيا	بوروندي
ألمانيا	بيرو
إندونيسيا	بيلاروس
أنغولا	تايلند
أوروغواي	تركيا
أوزبكستان	ترينيداد وتوباغو
إيران (جمهورية – الإسلامية)	تشاد
أيرلندا	الجبل الأسود
إيطاليا	الجزائر
باراغواي	الجمهورية التشيكية
باكستان	جمهورية تترانيا المتحدة
البحرين	الجمهورية الدومينيكية
البرازيل	جمهورية كوريا
بربادوس	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

(٦) تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المُسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/61/INF.1.

جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية مولدوفا
جنوب أفريقيا
جنوب السودان
جورجيا
جيبوتي
رومانيا
زمبابوي
السلفادور
سنغافورة
السنغال
السودان
سويسرا
سيراليون
سيشيل
شيلي
صربيا
الصين
العراق
عُمان
غابون
غانا
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
فنلندا
كرواتيا
كوبا
كودت ديفوار
كولومبيا
الكويت
كينيا
لاتفيا
ليبيا
مالطة
مالي
ماليزيا
مدغشقر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
منغوليا
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
ميانمار
ناميبيا
النمسا
نيبال
النيجر
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
هايتي
هنغاريا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليونان

٢- وحضر الدورة الدولة المراقبة غير العضو التالية:

دولة فلسطين

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

الاتحاد الأفريقي

اللجنة الاقتصادية الأوروبية - الآسيوية

الاتحاد الأوروبي

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

منظمة دول شرق الكاريبي

منظمة التعاون الإسلامي

مركز الجنوب

٤- وكانت الإدارة والبرنامج التاليان التابعان للأمم المتحدة مُمثلين في الدورة:

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٥- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية مُمثلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

مكتب العمل الدولي

منظمة العمل الدولية

برنامج الأمم المتحدة المشترك بين منظمات الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

منظمة التجارة العالمية

٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية مُمثلة في الدورة:

الفئة العامة

المعهد الدولي للتنمية المستدامة

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي

منظمة القرية السويسرية

الفئة الخاصة

المعهد الدولي للمحيطات